الكتاب وابتداءها هذا الباب لما اطلعنا عليه مما انتهت اليه احوال الضمنا والمعاملين
بالمملكة من الاختلال وتحمد البقايا في جهاتهم والاموال عطفنا عليهم برافتنا ورحمتنا وطالع
المقام الاشرف النبوي بالتفصيل من امورهم والجملة واستخرجنا الامر العالي بوضع ذلك
في الحال وانشا السجلات الكريمة مقصورة على ذكر هذا الاحسان وتقييدها الى جميع
البلدان ليقوا على رؤس الاشهاد بساير البلاد ومبلغ ما انتهت اليه المسامحة الى
حين ختم هذا السجل من العين الفا وسبعماية الف وعشرون الفا وسبعماية وسبعين
وستون دينارا ونصف وثلث وثلثا وربع قيراط ومن الفضة الفرقة اربعة دراهم
ومن الورق سبعة وستون الفا وخمسة دراهم ونصف وسدس وثلثي درهم ومن الغلال
ثلاثة الاف الف وثمانماية الف وعشرة الاف ومايتين وتسعة وثلاثون اردبا
وثمن ونصف سدس وثلثي قيراط ومن العناب ربع اردب ومن ورق الصباغ الفا
واربعماية وثلاثة اراديب ونصف ومن زريعة الوسمة عشرة اراديب وربع ومن
الصباغ الف واربعماية وثمانون قنطارا ورطل ونصف ومن الغوة اربعماية وسبعين
رطلا ومن الطيب تسعماية وثمانية عشر قنطارا ونصف ومن الحديد خمسماية و
وثلاثون رطلا ومن الزفت الف وثلاثماية وثلاثة اراطال وربع وسدس ومن
القطران تسعة عشر رطلا وثلث ومن الثياب الحلبي ثلاثة اثواب ومن المبا
ماية مئزر صوف ومن الغرابيل مايتا وسبعون غربالا ومن الاعنام مايتا الف
وخمسة وثلاثون الفا وثلاثماية وخمسة اروس ومن البسط ثلاثماية وثلاثة عش
قنطارا وثمانية وثلاثون رطلا ومن العجل ثلاثماية الف وخمسة وسبعون الف
وخمسماية وخمسون باعا ومن الجريد الف واربعماية وثمانية وثلاثون الف
وسبعماية وثلاثة وخمسون جريدة ومن السلب الف واربعماية وثلاثة وعشر
سلبة ومن الاطراف ستة الاف وسبعماية وثلاثة اطراف ومن الملح الفا وسبع
وثلاثة وتسعون ارديا وثلث ومن الاشنان احدى عشر اردبا ومن الاد
الفاحية ومن العسل النحل خمسماية واحد واربعون قنطارا وسدس ومن
اثنان وثلاثون زبرا وفادوسا واحدا ومن الشمع اربعماية واربعون رطلا و
الخلايا ثلاثة الاف واربعماية وخليتان ومن عسل القصب مايتان وثمانية و

تسعما

قسطا ومن الابقار اثنان وعشرون الفا ومايتان واربعة وستون راسا ومن الدواب اربعة
وسبعون راسا ومن السمن الفان وتسعماية وست وتسعون مطرا وسدس وثمن
ومن الجبن ثلاثماية وعشرون رطلا ومن الصوف اربعة الاف ومايتان وثلاثة وعشرون
جزة ومن الشعر ستة الاف وخمسون رطلا وربع ومن بيوت الشعر بيتان وفصل ذلك
بجهاته ومعامليه **قال** ولما انتهى الى المامون ما يعتمد في الدواوين من قبول
الزيادات وفسخ عقود الضمانات وانتزاعها ممن كابد فيها المشقة والتعب وتسليمها الى
باذل الزيادة من غير كلفة ولا نصب انكر ذلك ومنع من ارتكابه ونهى عن الولوج في بابه
وخرج امره باعفا الكافة اجمعين والضمنا والمعاملين من قبول الزيادة فيما يتصرفون
فيه ويستولون عليه ما داموا مخلقين وباقساطهم قايمين ويضمن ذلك منشور قوي
في الجامعين الازهر بالقاهرة والعتيق بمصر ودواوين المجلس والخاص الامير السعيد
وشحنة دمياط التصديد ولما انتهى الى الحضرة ما يعتمد في الدواوين ويقصد جماعة
من المتصرفين والمستخدمين من تضجر الابواب والربائع والسابين والحمامات والقياس
والمساكن وغير ذلك من الضمانات للمزارعين فيها من تستمر معاملته ولا تنكر طريقته
فما هو الا ان يحضر من يزيد عليه في ضمانه حتى قد نقص عليه حكمه في الضمان وقبل ما يبذ
من الزيادة كاينا ما كان وقبضت يد الضامن الاول عن التصرف ومكن الضامن الثا
من التصرف من غير رعاية للعقد على الضامن الاول ولا يحوز في فسخه الذي لا ينتج
الشرح ولا يتاول انكر ذلك على معتمد يه وذممناه من قصد فاعليه ومن تكبيه
اذ كان الحق مجانبا وعن مذهب الصواب ذاهبا وعرضنا ذلك بالمواقف المقدسة
المطهرة ضاعف الله انوارها واعلا ابد امنارها واستخرجنا الاوامر المطاعة في كتب هذا
المنشور الى سايرالاعمال بانه اي احد من الناس ضمن ضمانا من باب او ربع او بستان
او ناحية او كفر وكان الاقساط ضمانه مودية ولما يلزمه من ذلك عبد يا والحق سبحا
فان ضمانه باقية بيديه لا تنتقل زيادة عليه مدة ضمانه على العقد المعقود وعملا بالوا
والنظام المحمود انباعا لما امر الله تعالى به في كتابه المجيد اذ يقول جل من قايل يا ايها الذين
امنوا اوفوا بالعقود الى اخر تنقضي مدة الضمان ويزول حكمها ويرتفع وضعها ورسمها
حملا على قضية الواجب وسننها واعتمادا على حكم الشريعة التي ما ضل من اهتدى بهديها